المتخصصون حذّروا من تداعيات اقتصادية وديموغرافية

سد ألسو.. تطمينات تركية ومخاوف حقيقية من "تصحر" دجلة والفرات

على الرغم من التطمينات التي قدمها السفير التركي في العراق بشأن عدم إضرار سد (ألسو) بنهر دجلة، إلا أن متخصصين يؤكدون عكس ذلك، وفيما طالبت لجنة العلاقات الخارجية النيابية السفير بتقديم توضيحات أوفى عن السد ومراحل تنفيذه، حذر خبراء من تغييرات ديمغرافية سيتسبب بها المشروع التركي.

□ بغداد / احمد حسين

إذ أكد السفير التركي في بغداد يونس ديمرير خلال لقائه رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب همام حمودي، أن مشروع سد (ألسو) الذي سيقام على نهر دجلة لن يضر بالنهر ولن يؤثر على كميات المياه الواصلة إلى العراق.

وأضاف بحسب ما ذكر بيان صحفي صدر عن مكتب رئيس اللجنة النيابية وتلقت "المدى" نسخة منه، "طبيعة السد المزمع إنشاؤه لن تضر بنهر دجلة"، مؤكدا أن بلاده "حريصة على ديمومة العلاقة مع العراق وعدم الإضرار بمصلحة العراقيين".

إلا أن رئيس اللجنة همام حمودي شدد على أن "العراق يجب أن يطلع على تأثيرات سد (ألسو) الذي تنوي تركيا بناءه على نهر دجلة داخل أراضيها"، مشيرا إلى أنه وجه "دعوة رسمية للسفير التركي لزيارة لجنة العلاقات الخارجية لتقديم توضيحات أوفى عن المشروع".

التطمينات التي أطلقها السفير التركي يراها المختصون في الموارد المائية غير حقيقية وتتنافى مع الواقع، إذ أوضح مصدر مسؤول في وزارة الموارد المائية لـ"المدى"، أن تصريحات السفير التركي تتناقض مع واقع الحال. وبين المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه "السد يتغذى من المنابع والروافد التي تغذي نهر دجلة، ومع تدني مناسيب مياه النهر بشكل كبير منذ سنوات فإن أي مشروع يقام على المنابع سيؤثر بشدة على حصة العراق المائية".

وخلص المصدر إلى أن "تركيا بدأت منذ عدة سنوات تستخدم المياه كورقة ضغط سياسي من دون أن تعير أدنى اهتمام للمواثيق الدولية"، محذرا من أن السدود والإجراءات التي تقوم بها دول المنبع (تركيا وإيران وسوريا) "باتت أشبه بالحصار المائي الذي تضيق به الخناق على العراق"، على حد قوله.المصدر أفاد بأن "تركيا أنشأت ثمانية سدود على نهر دجلة وروافده، إضافة إلى ١٤ سداً على نهر الفرات وروافده داخل أراضيها، وتحتاج هذه السدود إلى سنوات عدة لملئها بالمياه"، مضيفا أن سوريا أنشأت خمسة سدود على نهر الفرات، ثلاثة منها في منتصف الستينيات من القرن الماضي. ولفت إلى أن عدد روافد نهر دجلة التي تنبع من إيران سواء الموسمية منها أم الدائمة ٣٠ رافدا، قامت إيران بتحويل مسارات معظمها إلى داخل أراضيها، إضافة إلى بناء سدود عدة منها خمسة سدود على نهر الكارون، مضيفا "بسبب هذه السياسات نهرا دجلة والفرات مهددان بالتصحر"، بحسب تعبيره.

يشار إلى ان منظمات مجتمع مدني أطلقت في ١٤ شهر نيسان الجاري، حملة لجمع ٣٠ ألف توقيع لحث منظمة اليونسكو على إدراج نهر دجلة ضمن لائحة التراث الإنساني، والضغط على تركيا لوقف العمل في مشروع سد (ألسو). وكان رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب همام حمودي قد حث مطلع الأسبوع الجاري المواطنين على المشاركة في حملة التواقيع، محذرا من أن السد سيؤدي إلى جفاف النهر. ودعا العراقيون إلى "إعطاء خمس دقائق" من وقتهم لملء استمارة موجهة إلى اليونسكو بعنوان (انقذوا دجلة أم الخير) بهدف الضغط لمنع إقامة مشروع السد التركي، مبينا أن الحملة "تحتاج إلى ٣٠ ألف توقيع لتقديمها لليونسكو لتتحرك وتضع دجلة ضمن التراث الإنساني وبذلك تضمن حمايته من الهلاك"، منبها أن مشروع السد التركي "يعني جفافا كارثيا في العراق". وكان نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس قد أكد خلال العام الماضي ٢٠١١، في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، أن معظم المياه الواردة إلى العراق ترد عن طريق الأنهر المشتركة مع الدول المتشاطئة، إذ أن ٦٨ ٪ من إيرادات حوض نهر دجلة و٩٧٪ من إيراد نهر الفرات ترد من تركيا وسوريا وإيران، مبينا أن العراق تأثر بإجراءات الدول الواقعة في أعلى المجرى نتيجة لتوسع استخدامات المياه في تلك الدول، وغياب الاتفاقيات التي تحدد حصة كل بلد من تلك المياه.

بدوره قال مدير عام المشاريع في وزارة الموارد المائية علي هاشم في تصريح صحفي: إن "الوزارة وجهت دعوة إلى جميع المواطنين للإسراع بملء استمارة إدراج نهر دجلة ضمن لائحة التراث الإنساني لمنع بناء السدود والمعوقات التي تتسبب في تقليل النسب المائية الداخلة إلى العراق".

وأضاف أنه في حال جمع ٣٠ ألف توقيع سيدخل نهر دجلة ضمن لائحة التراث الإنساني في منظمة اليونسكو العالمية، ويضم إلى قائمة محميات التراث العالمي وستحميه من السياسة التركية وخاصة بناء سد السو.

وأشار هاشم إلى أن "الوزارة ستقوم بحملة توعية للمواطنين في جميع المحافظات للإسراع في التوقيع وإنقاذ نهر دجلة من أضرار السياسة المائية لتركيا في بناء السدود عليها". من جانب آخر، حذر مختصون في الشأن المائي من تداعيات السد التركي على الواقع الزراعي والاقتصادي والبيئي والديمغرافي العراقي، مبينين أن تناقص مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات وقلة الأمطار فاقم من مشكلة التصحر. وأوضحوا أن الجفاف والتصحر أدى وسيؤدي إلى هجرة الفلاحين إلى المدن، وهو ما يترتب على ذلك من إخلال واضح بمعادلة التوزيع البشري المتوازن بين الريف والمدينة، بحسب ما نقلت عنهم صحيفة "إيلاف" الإلكترونية.

وبحسب مهندس الري عامر العبيدي فإن التغيرات المناخية تفرض على الدولة والجهات المعنية إجراءات استباقية للحيلولة دون تحول الأراضي إلى صحراء.

من جهته، يقول المهندس الزراعي سعيد اللامي أن أغلب مشاريع الغطاء النباتي منذ تسعينيات القرن الماضي أصابها الفشل بسبب عدم الاستمرارية في الإدامة وزحف الرمال المتحركة، كما يشير إلى الأخطاء الناتجة عن زراعة أشجار لا تقاوم التغيرات البيئية.

وقفة

▪ عالية طالب

دولة المؤسسات والبطالة

كثيرا ما نتكلم عن ضرورة تكريس دولة المؤسسات، وأن نعمل بجهد لتثبيتها وإقرارها استنادا الى الدستور والنظام الديمقراطي الذي ننادي به، ومن المعروف أن في الدولة الحديثة لا توجد مؤسسة واحدة ولا سلطة واحدة وإنما توجد هناك سلطات كل منها تمارس عملها بواسطة مؤسسة دستورية. هناك سلطة تشريعية تتمثل بمؤسسة البرلمان، وهناك سلطة تنفيذية تمارسها كل المؤسسات التنفيذية. وهناك سلطة القضاء تمارسها المحاكم على اختلاف أنواعها . وكل سلطة من هذه السلطات تمارس اختصاصا ضمن المحددات التي رسمها الدستور، فإذا هي خرجت عن هذا الاختصاص المحدد كان خروجا غير مشروع. وبذلك لا يستطيع أحد التدخل في اختصاص أي منها لأن الدستور وزع الاختصاصات وحدد لكل مؤسسة اختصاصها وجعل المشروعية مقرونة بالاختصاص القانوني، وهذا هو جوهر فكرة دولة المؤسسات .والمؤسسات وفق هذا النظام هي ثابتة وباقية فيما الأشخاص الذين يمارسون سلطة المؤسسة باسمها وفي حدود الدستور متغيرون وزائلون، اذ ان المؤسسات في الدولة الحديثة هي اجهزة الدولة للقيام بوظائفها واختصاصاتها في الاطار الذي يحدده الدستور والقانون ويعهد الى اشخاص معينين لممارسة تلك الوظائف والاختصاصات باسم المؤسسة وليس باسمهم الشخصي، واذا ما حاولنا تطبيق هذا الواقع الدستوري على مؤسساتنا اليوم سنجد اننا طبقنا الشطر الثاني من الفكرة الدستورية لكن بطريقة لا تعتمد فكرة التغيير نحو الشخص الافضل او الأكثر تميزا وإنتاجا وعطاء، بل على العكس تماما احيانا اذ تم استبدال كفاءات وخبرات جيدة مع خروج رئيس المؤسسة من عمله باشخاص اثبت الواقع التطبيقي أنهم اقل خبرة وانتاجا ممن سبقهم وان الاستبدال حصل نتيجة فكرة المحاصصة والتحزب والعلاقات الشخصية والمحسوبيات والفساد الاداري، وهذا ما يتعارض تماما مع فكرة دولة المؤسسات وبنود الدستور التي كرسته !!

فهل الخلل جاء نتيجة الاسباب التي ذكرنا فقط ام انه استفحل نتيجة عدم تحقيق فكرة الشراكة الحقيقية التي تجعل المسؤول عن المؤسسة يعتقد ان الكرة التي جاءت الى ملعبه قد لا تعود ثانية وان عليه ان يحقق اقصى استفادة ممكنة من الزمن المتوافر امامه الان وبالاعتماد على من يعتقد انهم يحققون ديمومة بقائه ويمهدون السبل لتحقيق كامل الطموح الذي رسمه في ذهنه وهو ينادي بدولة المؤسسات ويعمل في ذات الوقت على تقويض أسسها بطريقة صريحة أو مستترة لكنها في كل الاحوال لا تحقق لمجتمعنا لا النماء ولا الاستقرار ولا مبدأ المساواة بأخذ الفرص ولا الانجاز الامثل والدليل حجم الفساد وسوء الخدمات وضخامة المصروفات وشحة الايرادات من الحقول غير النفطية، وبقاء واقع البنى التحتية للدولة متآكلة وغير قادرة على تفعيل مفهوم الاستخدام الامثل للانتاجية الفردية والجماعية التي بواسطتها ينهض العراق بطاقاته الخلاقة وثرواته الوفيرة .

دولة المؤسسات التي نريدها عليها الا تكون متأرجحة بين رغبات السياسيين بل على مرتكزات استقرار المجتمع الذي يعرف كيف يطور مؤسساته دائما ولا يلغي خبراته ليتسبب ببطالة اصبحت مسؤولة عن اغلب الملفات السلبية التي تنخر الواقع العراقي بكل اصرار.

إعلان

الى جميع مستخدمي أجهزة الأتصالات والبث والأرسال

نظراً لقيام بعض الشركات والأفراد بإستغلال موارد الدولة (الطيف الترددي) بشكل غير قانوني وتداول وتصنيع وتجهيز وبيع أجهزة الأتصالات والبث والأرسال والتشويش وإستخدامها دون الحصول على التراخيص اللازمة من قبل هيئة الإعلام والاتصالات ، لذا نهيب بالجهات كافة إيقاف إستخدام أي جهاز اتصالات (بث ،إستلام ،أرسال (مرئي ومسموع) ،تشويش ،تصنيع أجهزة في داخل البلد ، إدخال أجهزة للبلد) وعدم التداول مالم تكن هنالك موافقة مسبقة من الهيئة مؤكدين على ضرورة مراجعة الهيئة لتصحيح وتكييف وضعهم القانوني وفق تعليمات الهيئة وبعكسه تتحمل تلك الجهات كافة التبعات القانونية والجزائية ودفع غرامة مالية أولية قدرها 100مليون دينار عراقي مع مصادرة الأجهزة لكل المخالفين.علماً أن المدة الممنوحة ستنتهي بتاريخ 2012/4/19 لذا اقتضى التنويه.

مع تحيات هيئة الإعلام والاتصالات

Email: enquiries@cmc.iq
Website: http://www.cmc.iq
P.O.Box 2044 Jadreiah Baghdad- Iraq
Fax: 00964-1-7195839

المسبح -حي بابل
بغداد العراق
م:929 ش:32 منزل :18
هاتف :7180009